**18**

**حتى للعنجهية مفترض أن يكون لها حدود !!**

عنوان لا يستغربه أي كان،عندما يًقدّر له متابعة مواقف دولة أسرائيل تجاه دول العالم بأجمعها. ولأنها دولة عضو في الأمم المتحدة،أضعف الإيمان أن تتخلى عن عنجهيتها،بالتعاطي مع نظرائها في العالم. ونحن كعرب نستشعرُ هذه العنجهية في التعامل مع دولنا – رغم عدم الاعتراف بدولة اسرائيل من غالبية المجموعة العربية – وذلك من بعد نكسة 1967،وعلى من يرى خلاف ذلك،نقول له،التحلي بالواقعية، من شأنه وضع الأمور في نصابها الحقيقي،خاصة عندما نتطرق الى تعامل الدول بين بعضها البعض تِبعاً لأهم مبدأ في القانون الدولي،والذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة،من أن لكل دولة وبغض النظر عن حجمها الديموغرافي، أو العسكري،سيادة تتمتع بها على ارضها وشعبها ولا يجوز هتك هذه السيادة،وعلى بقية الدول وجوب التعامل معها على هذا الأساس.لكن على ما يبدو أن اسرائيل،تعتبر نفسها كشعبها – شعب الله المختار على الأرض – أنها بموقع الفوقية عن كل الدول.هذا الأمر بدا واضحاً بعد الأزمة التي وقعت بين دولة إسرائيل ودولة بولونيا،إثرَ إقرار مجلس الشيوخ البولوني - (بتاريخ 5/2/2018) - على قانون،ينص على معاقبة كل من يتهم الدولة البولونية بالمشاركة في الجرائم النازية،حيث قرّرَ الرئيس البولوني تصديق هذا القانون بعد أن أستشار المراجع الدستورية،عما كان هذا القانون يتعارض ومبدأ حرية التعبير المنصوص عنه في القانون الأساسي (الدستور) لدولة بولونيا. هذا الأمر خلق مشكلة وتوتراً بين بولونيا واسرائيل،لماذا ؟ لأنه وبكل بساطة يمنع هذا القانون ذكر "معسكرات الموت البولونية" نسبة الى المعسكرين اللذين أنشأهما النظام النازي خلال الحرب العالمية الثانية على أرض بولونيا – المُحتلة من قبل الألمان – لتجميع اليهود فيهما. القانون لا يتنكّر للمحرقة كما أرادت اسرائيل تصويره للعالم،الذي لا يزال لغاية اليوم يعيش تحت وطأة معاداة السامية !!! بل كل ما كانت تهدف اليه دولة بولونيا،هو عدم زجّ اسمها وأسم شعبها في معرض ذكر المعسكرين،وبالتالي لمنع أي توريط لدولة بولونيا فيما أرتكبه النظام النازي بحق اليهود الذين جمعهم من الداخل الألماني ومن الدول الأوروبية التي سيطر عليها.هذا الأمر أدى الى إلغاء زيارة لوزير التعليم الاسرائيلي "نفتالي بينيت" الذي سارع الى التصريح،بأنه شرف له إلغاء بولونيا لزيارته لها،والسبب في ذلك أنه رفض التراجع عن التنديد بمشروع القانون الذي كما ذكرنا يُحرِّم الاشارة الى أي تواطؤ من قبل بولونيا،في محارق النازية التي جرت على أرضها،التي كان يحتلها جيش "الرايخ" واستخباراته العسكرية..حيث لم يقف عند حد الرفض،بل صرّح هذا الوزير وبكل عجرفة وصلف،بالتالي :" دماء اليهود البولونيين تصرخ من باطن الأرض،ولن يُسكتها أي قانون،واذا ألغت بولونيا زيارتي لها لأنني ذكرت جرائم شعبها،فهذا الأمر يُشرفني". لكن دولة بولونيا ولأنها ضنينة بسيادتها،وصون مصداقيتها، فقد سارع وزير خارجيتها "ياسيك تشابوتوفيتش" الى التوضيح،بأن الزيارة لم تكن بناء لدعوة من بولونيا،بل كانت ستتم بمبادرة من قبل وزير التعليم نفسه،للوصول الى تفاهم ما قبل إقرار القانون في مجلس الشيوخ. بعد كل هذه الوقائع،هل نُغالي اذا أعتمدنا ما أعتمدناه كعنوان لهذه المقالة؟ قطعاً نحن بمنأى عن المغالاة،مقارنة مع ما نتمسك به،من مبادىء قانونية،أقرّها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة (أي شرعتها) والتي تتمسك بها بولونيا لجهة سيادتها الكاملة على أرض بولونيا،وواجبها بحماية شعبها،خاصة وأنها واثقة من تفهّم غالبية الدول لموقفها هذا،الذي تجهد من خلاله لمنع تحميل الشعب البولوني،وزرَ أعمال لا علاقة له بها لا من قريب ولا من بعيد،والعدالة تقضي بعدم زجّ الشعب البولوني،في تعاريج تلك الأحداث التي حصلت أبّان الاحتلال الألماني للأراضي البولونية. من هنا نقول لمسؤولي دولة إسرائيل كفاكم تصلف وعنجهية،لأنكم قد استهلكتم كل الوسائل التي من شأنها،إبقاء العالم بأسره تحت وطأة الذنب تجاه عقدة المعسكرات النازية،وما يُقال عن جرائم أُرتكبت يومها بحق الشعب اليهودي ومحرقته،الذي ومن الناحية الانسانية لا يجوز التعرض له كما فعل "هتلر" وأجهزته،لأنه وإن صحّت المعلومات من أن اليهود كانوا يحاربون هتلر إقتصادياً وإعلامياً،كونهم - وكعادتهم حتى اليوم – كانوا يسيطرون على مفاصل الاعلام والمال والتجارة داخل المانيا.تبقى معاملة الانسان كخليقة الله،واجبة، طالما هو لم يُشارك في الحرب والمواجهة،وتأسيساً على هذا المبدأ جاءت المعاهدات الدولية،لِتُحرِّم سوء معاملة إسرى الحروب،كونهم لم يعودوا يشكلون خطراً على الجيش الخصم،طالما بعد استسلامهم وتجريدهم من سلاحهم وانتفت بعد ذلك أي مواجهة من قبلهم. ختاماً نتمنى على كل قادة الدول ومن بينهم دولنا،الاقتداء بالموقف البولوني، والوقوف من الند للند،تجاه إسرائيل،خاصة لمواجهة تصرفّها خلافاً للواقع وللقانون الدولي،ومبدأ سيادة الدولة على أراضيها،التي هي لصيقة بسلطات الدولة طِبقاً لميثاق الأمم المتحدة.و لايجوز التساهل مع تصرفات كتلك التي حصلت مع دولة بولونيا.